مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مآلات اللجنة الدستورية: هل يكون كمون الفشل دافعاً للمبادرة السياسية؟

التقرير الثالث والأخير ضمن سلسلة من ثلاثة أجزاء بعنوان

"أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية"

الأربعاء 21 محرم 1442هـ - 9 سبتمبر/أيلول 2020 م

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.
أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.
يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد: د. أحمد قربي

وحدة التوافق والهوية المشتركة

التاريخ:

21 محرم 1442 هـ - 9 سبتمبر / أيلول 2020 م

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار السوري - 2020 م

المحتويات

الملخص 2

مقدمة 3

1- التجارب الشبيهة بالحالة السورية: دروس مستفادة 5

1-1- مسار الحل السياسي بين الحالتين البوسنية والسورية 5

1-2- مسار الحل السياسي بين الحالتين الفلسطينية والسورية 9

2- العوامل المؤثرة في مسار المفاوضات والحل السياسي: نظرة استقرائية 13

3- سيناريوهات المسار السياسي السوري: غلبة مؤشرات فشل اللجنة الدستورية 15

3-1- السيناريو الأول: نجاح اللجنة الدستورية في إخراج دستور توافقي 16

3-2- السيناريو الثاني: فشل اللجنة الدستورية 18

4- موقف قوى الثورة والمعارضة من المسار السياسي: العودة إلى دائرة التأثير 21

4-1- الوصول إلى مشروع توافقي وتفعيله مجتمعياً 21

4-2- ترسيخ الشرعية الشعبية للأجسام السياسية 22

4-3- اللعب في الوقت الضائع 23

4-4- تحسين شروط البيئة الآمنة والمحايدة 24

خاتمة 25

الملخص:

يبحث الإصدار الثالث والأخير من سلسلة "أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية" سيناريوهات مسار اللجنة الدستورية من خلال مناقشة عوامل فشلها ونجاحها، وضمن سياق تحليل بعض التجارب المشابهة.

استعرض القسم الأول من الورقة التجربتَين البوسنية والفلسطينية في مساريهما التفاوضي، وخلص بعد تحديد نقاط التشابه والاختلاف مع الحالة السورية إلى بعض الدروس المستفادة من التجربتَين، والتي من أهمها: لا يمكن التوصل لوقف الحرب دون مشاركة دولية فعالة ووجود رغبة حيّة لدى الدول المؤثرة، وضرورة تنازل الأطراف المتصارعة عن بعض "مكتسباتهم" التي حصلوا عليها خلال الصراع لدفع المفاوضات للوصول إلى حلّ ينهي الحرب، كما أن عدم التوافق وحدوث الانقسام بين قوى الثورة والمعارضة ستكون عواقبه كارثية لاحقاً. فضلاً عن أن وجود قرارات دولية تتضمن جداول زمنية لا يعني تطبيقها، إضافة إلى ذلك فإن وجود التنظيمات "الإرهابية والمتطرفة" في الدول التي تشهد نزاعات، كما هو الحال في سوريا، سيعطي الدول الذريعة للاستمرار في تدخلها على مختلف المستويات.

تناول القسم الثاني العوامل المؤثرة في مسار المفاوضات والحل السياسي، ومن أهمها: الجمود الضارّ، وعدم التماثل، والشروط المناسبة للسلام الدائم، ووجود الطرف الثالث "الضامن"، والحاضر والمستقبل، إضافة إلى مستوى التدخل الخارجي، حيث يختلف تأثير كل عامل من هذه العوامل بحسب سياق التجربة وظروفها وأطرافها.

ناقش القسم الثالث من الورقة سيناريوهات المسار السياسي السوري بشكل عام، واللجنة الدستورية بشكل خاص، وبعد تحديد معيار نجاح اللجنة والتفصيل في عوامل نجاح كل سيناريو وأسباب فشله ترجّح سيناريو فشلها لأسباب متعددة، أهمها: اختلاف مستوى التدخلات الخارجية للطرفين؛ حيث يترجح جانب نظام الأسد في هذا المجال بسبب وقوف روسيا وإيران بثقلهما العسكري والسياسي والاقتصادي خلفه، وضعف دور الأمم المتحدة، ووجود قناعة لدى النظام بقدرته على حسم المعركة عسكرياً، إضافة إلى الاختلاف الكبير في مواقع طرفي المفاوضات؛ فالنظام أعاد سيطرته على غالبية المساحات التي كانت تسيطر عليها المعارضة، بما فيها المناطق الأساسية في شرق حلب وريف دمشق ودرعا وحمص، فضلاً عن عدم وجود قناعة لدى دائرة نظام الأسد الضيقة بفكرة تقاسم السلطة. غير أن غلبة هذا السيناريو هي في ضوء المعطيات الحالية التي في حال تغيرها قد تنجح اللجنة وتشكّل مدخلاً فعالاً للتسوية السياسية برمتها.

ثم اختُتمت الورقة بالقسم الرابع الذي خُصص لبحث موقف قوى الثورة والمعارضة من المسار السياسي؛ حيث تبيّن أنه أمام هذه القوى فرصة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة لتحقيق أفضل السيناريوهات التي تصب في المصلحة العامة، والتي تتمثل في قدرتها على إعادة تنظيم نفسها، وتهيئة البيئة المناسبة لإنتاج نُخَب سياسية تتسلم زمام الحراك السياسي، وتتمتع بشرعية شعبية، مبنية على وجود رؤية واضحة، يمكن من خلالها تحقيق انتقال سياسي سلس وتدريجي يلبّي توقعات السوريين ويوافق طموحاتهم.

مقدمة:

مثّلت اللجنة الدستورية السورية التي أعلنت الأمم المتحدة تشكيلها في أواخر عام 2019 حالة فريدة في الصراعات الداخلية؛ فهي المرة الأولى التي يتقدم فيها المسار الدستوري على الاتفاق السياسي[1]، وهي الحالة الأولى التي يتم فيها تشكيل اللجنة الدستورية بقرار من الأمم المتحدة[2].

بعد استعراض تطورات المسار السياسي للحالة السورية في "الإصدار الأول"[3]، وبعد مناقشة تقاطع المصالح الدولية تجاه مفردات الحل السياسي في "الإصدار الثاني"[4]؛ سيناقش هذا الإصدار-وهو الثالث والأخير- سيناريوهات الحل

[1] في الحالة البوسنية: كان الدستور البوسني أحد ملحقات اتفاق دايتون للسلام الذي تضمن أحد عشر ملحقاً، بمعنى أن الدستور كان جزءاً من الاتفاق السياسي، وأما في الحالة اللبنانية فتضمن اتفاق الطائف قواعد دستورية تم إقراراها من قبل البرلمان كتعديلات لدستور 1926؛ بمعنى كانت التعديلات الدستورية لاحقة للاتفاق السياسي.

[2] نقصد بذلك: أنها المرة الأولى التي تتشكل فيها لجنة لكتابة دستور وطني بقرار أممي، وهذا الأمر يختلف عن الدستور الوطني الذي يُصاغ بمعاهدة دولية، بمعنى أن تتولى كتابته أطراف داخلية وخارجية أو جهة خارجية كما هي الحالة في دساتير الدول المحتلة، وثمّة أمثلة كثيرة لدساتير دول نشأت عبر معاهدات دولية، مثل الدستور الأمريكي والدستور السويسري والدستور الأردني لعام 1928، وأحياناً يكون للأمم المتحدة دور مساعد واستشاري في كتابة الدستور، وهذه مهمة قسم خاص تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يُسمى: "المركز المعني بوضع الدساتير".

وهنا نود التنويه إلى أن دور الأمم المتحدة أو حتى المعاهدة الدولية يتركز على مضمون الدستور، في حين أن الفكرة التي نركز عليها والتي أشرنا إليها هو الجهة التي تتولى كتابة الدستور.

للاطلاع أكثر حول دور المعاهدات الدولية في نشوء الدساتير ودور الأمم المتحدة في هذا المجال يراجع على سبيل المثال: الأمم المتحدة وسيادة القانون، موقع الأمم المتحدة، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2EutAMA. وصلاح جبير البصيصي، المعاهدة الدولية كطريق لوضع الدستور في ضوء قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد /7/، العدد /1/، 2008، ص47-60. ود. ياسمين فاروق أبو العينين ونادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور "دروس مستفادة من التجارب الدولية"، مركز العقد الاجتماعي، 2013، ص38.

[3] يُنظر: تطورات الحل السياسي في سوريا من هيئة الحكم الانتقالي إلى اللجنة الدستورية، مركز الحوار السوري، 17-4-2020، شوهد في: 22-7-2020، الرابط: https://cutt.us/Y1lWS.

من أهم النتائج التي خلص إليها الإصدار الأول في هذه السلسلة: أنه بعد أن شكلت هيئة الحكم الانتقالية مدخلاً للحل السياسي في سوريا حتى منتصف عام2015 أتت فكرة "المجموعات الأربع "التنفيذية، والتي يفترض أنها خطوات تنفيذية لما جاء في بيان جنيف1، معدِّلة له، خصوصاً فيما يتعلق بعدم حصرية الدخول في الحل السياسي عبر بوابة "هيئة الحكم الانتقالية". وهذا ما تجلى بشكل واضح لاحقاً بفكرة "السلال الأربعة" التي انبثقت بعد اجتماع جنيف4 في بداية 2017، التي اعتُبرت تطبيقاً فعلياً لفكرة "المجموعات الأربع". لتستمر هذه المقاربة مع اجتماعات فيينا وميونخ، ثم قرار مجلس الأمن 2254 في أواخر عام 2015. ثم أتى مسار أستانا وسوتشي بالتركيز نظرياً على الجانب العسكري والإنساني، ليتحول لاحقاً إلى مسار عسكري-سياسي، آخذاً من مسار جنيف قضيتي اللجنة الدستورية والانتخابات فقط، تاركاً قضايا هيئة الحكم الانتقالي، والبيئة الآمنة والمحايدة، والحوار الوطني.

[4] يُنظر: تقاطع المصالح الدولية تجاه مفردات الحل السياسي في سوريا، مركز الحوار السوري، 14-6-2020، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3loV0ns.

من أبرز النتائج التي خلص إليها الإصدار الثاني في هذه السلسلة: أنه على الرغم من أن تقديم فكرتَي الدستور والانتخابات على ما سواهما من مفردات الحل السياسي في سوريا فهي أفكار روسية بالأصل، وتتوافق مع رؤيتها للحل في سوريا، إلا أن هاتين الفكرتين مثّلتا تقاطعاً لمصالح بعض الدول الفاعلة في الملف السوري؛ فبالنسبة إلى الروس صار لهم دور معترف به دولياً في ترتيب مسار الحل السياسي السوري، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أعفاها من التدخل المباشر في الملف السوري سواء في الضغط على النظام أو حليفته إيران، وهو ما كانت تتجنبه بصورة واضحة منذ انطلاق الثورة السورية.

كما مثّل ملف العدالة الانتقالية على المستوى الاستراتيجي نقطة خلاف بين الدول الغربية، والتي ترى -بالعموم- تماشياً مع ثقافتها ودعمها للقيم الإنسانية -فيما تعلنه- ومع خشيتها من تكريس منظومة الإجرام والقتل على المستوى العالمي؛ ضرورة محاسبة نظام الأسد على جرائمه بحق الشعب السوري، حتى لا يتكرر هذا النموذج، وحتى تكون تلك المحاسبة دافعاً للاجئين السوريين للعودة إلى أراضيهم. على عكس روسيا والصين اللتين تعتقدان أن تعزيز مفهوم الحقوق والحريات الفردية في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية سيعطي الذريعة لزيادة التدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدول.

السياسي الذي اقتُصر حالياً في اللجنة الدستورية[5].

يحاول هذا الإصدار الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:
بعد إطلاق عمل اللجنة الدستورية ما هي السيناريوهات المتوقع أن تؤول إليها؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية، من أهمها:

- ما هي التجارب الشبيهة بالحالة السورية، والتي يمكن الاستفادة من دروسها؟
- ما هي أبرز العوامل المؤثرة على المسار السياسي في الأزمات الداخلية التي تُعد الحالة السورية واحدة منها؟
- ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لقوى الثورة والمعارضة السورية في هذا السياق؟

يهدف هذا الإصدار إلى وضع إطار معرفي ذي شقَّين: الأول: يركز على حالات تاريخية مقارنة شبيهة بالحالة السورية "البوسنية والفلسطينية"، والثاني: يحدد أبرز العوامل المؤثرة في المسار السياسي للحروب الداخلية عبر كتابات الباحثين واجتهاداتهم. ليسعى بعد ذلك إلى الاستفادة من هذا الإطار النظري عبر إسقاطه على الحالة السورية، ومن ثم تحديد سيناريوهات اللجنة الدستورية، وأبرز التوصيات التي يمكن تقديمها لقوى الثورة والمعارضة السورية لتحسين موقفها وزيادة فعاليتها.

تبرز أهمية هذا الإصدار في أنه يحاول تقديم قراءة استشرافية لمآل اللجنة الدستورية عبر تحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، بما يساعد قوى الثورة والمعارضة السورية على تحديد خياراتها التفاوضية وفق هذه السيناريوهات، والتركيز على العوامل التي تساعد على تحقيق شيء من التوازن مع نظام الأسد وحلفائه.

اتُّبع في هذا الإصدار المنهج الوصفي بنوعَيه: التحليلي الذي يقوم على تحليل المسار السياسي السوري لفهم العوامل المؤثرة فيه ومن ثم استشراف مآلاته، والمقارن الذي يقارن المسار السياسي السوري بالحالات التاريخية المشابهة لتحديد أوجه الشبه والاختلاف، بما يساعد على استخلاص أبرز الدروس المستفادة.

ينقسم هذا الإصدار إلى أربعة أقسام: نسلط الضوء في القسم الأول على تجارب الحل السياسي في دول يتشابه وضعها مع الحالة السورية، ثم نحدد في القسم الثاني أبرز العوامل المؤثرة في مسار المفاوضات السورية، لنتلمّس في القسم الثالث سيناريوهات المسار السياسي للحالة السورية ممثلة باللجنة الدستورية، ثم نختم بوضع أهم التوصيات لقوى الثورة والمعارضة في المسار السياسي في القسم الرابع.

[5] نعتقد أن ما سنناقشه في السيناريوهات على اللجنة الدستورية ينطبق من باب أولى على المسارات الأخرى التي يفترض أن تكون لاحقة بمسار اللجنة، كالبيئة الآمنة والمحايدة وهيئة الحكم الانتقالي، على اعتبار أن هذه السلال تتضمن خطوات أوضح في مجال تقاسم السلطة أكثر من اللجنة الدستورية، فإذا امتنع النظام عن التجاوب مع مسار الأخيرة فمن باب أولى أنه لن يتعاطى مع المسارات التي تتطلب منه "تنازلات" أكبر.

1- التجارِب الشبيهة بالحالة السورية: دروس مستفادة

يرى الكثير من أطياف المعارضة السياسية السورية أن المسار السياسي هو المسار الوحيد والمتاح حالياً لإنهاء محنة الشعب السوري واقتناص بعض المكاسب، خاصة بعد تراجع المسار العسكري وخسارة قوى الثورة والمعارضة الكثير من الأراضي، مستندين إلى تجارب شبيهة انتهت فيها صراعات طويلة بتفاهمات سياسية.

ومع قدرة بعض المسارات السياسية على إنهاء صراعات دموية فإن طريقة الحل التي فُرضت في تلك المسارات لم تكن عادلة، ولم تنزع فتيل المشكلة؛ وإنما غيّرت شكل الصراع في بعض الأحيان، أو تسببت في ظهور مشاكل جديدة، أو حرفت بوصلته إلى جهة أخرى.

وفيما يلي نورد حالتين تتشابهان مع الحالة السورية في عدة جوانب؛ بقصد مقارنتها مع الحالة السورية، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، والخروج بأهم الدروس المستفادة منها على الصعيد السياسي، بما يساعدنا لاحقاً على استشراف أبرز السيناريوهات التي يمكن أن تؤول إليها الحالة السورية[6].

1-1- مسار الحل السياسي بين الحالتين البوسنية والسورية:

أنهى اتفاق دايتون للسلام حرباً أهلية في البوسنة راح ضحيتها آلاف الأبرياء من المسلمين البوسنيين، ورسّخ لوجود دولة فيدرالية اتحادية ضعيفة[7].

ونظراً لأن الثورة السورية بدأت بمطالب شعبية محقة، ثم تحولت بسبب عنف النظام إلى "حرب داخلية" بين النظام وشعبه، ومع التدخلات الدولية التي عقّدت المشهد، في ظل مراوحة الحل السياسي؛ كل ذلك جعل الحالة السورية تشابه الحالة البوسنية من عدة أوجه:

---

[6] لن نركز في المقارنة على الناحية السياسية فحسب؛ بل سنحاول توسيع دائرة المقارنة في مختلف الجوانب العسكرية والإنسانية والاقتصادية.. إلخ، والتي نعتقد أن لها أثراً مباشراً في المآل السياسي؛ إذ نعتقد أن مثل هذه المقارنة ستكون مفيدة لمعرفة مختلف العوامل المؤثرة في مسار الحل السياسي في سوريا.

[7] إبّان تفكُّك الاتحاد اليوغسلافي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة رغب شعب البوسنة (ذو الأغلبية المسلمة) بالاستقلال، وبعد إعلان ذلك عام 1992 شنّ الصرب بالتعاون مع الكروات هجوماً على البوسنيين، لتندلع حرب استمرت 3 سنوات، خلفت نحو مئتي ألف قتيل، وحوالي 2.7 مليون نازح، وقرابة 4 مليون شخص في ظروف صعبة.

بعد أشهر من الحرب استطاع البوسنيون الأخذ بزمام المبادرة بقيادة "علي عزت بيغوفيتش" واستعادة أجزاء واسعة من الأراضي.

ومع استمرار تدهور الأوضاع في البوسنة أصدر مجلس الأمن قرارات لحماية القوافل الإنسانية وفرض حظر جوي لمنع الصرب من شنّ غارات جوية، وإقامة مناطق آمنة تنتشر فيها قوات حفظ سلام دولية، وعلى الرغم من ذلك نفّذ الصرب مجزرة سربنيتسا في أحد المواقع الخاضعة لحماية قوات حفظ السلام وسقط فيها نحو 8 آلاف شخص.

بعد سلسلة من مشاريع السلام التي قادتها دول أوروبية ولاقت بعضها رفضاً من البوسنيين مرة ومن الصرب مرة أخرى بدأت الإدارة الأمريكية في رسم خطة سلام "اتفاق دايتون" الذي أوقف الحرب وأنتج بلداً مقسماً إلى فيدرالية للمسلمين والكروات، وجمهورية لصرب البوسنة "ربيوبليكا صربسكا"، وكلاهما يتبعان لدولة "البوسنة والهرسك".

يُنظر: حرب البوسنة والهرسك، المعرفة، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3hFvaJP.

1- تحوُّل الحالة السورية من حرب من النظام على شعبه إلى "حرب أهلية" بحسب توصيف الأمم المتحدة وهيئاتها[8]، وهو الوصف الذي آلت إليه الحرب في البوسنة[9].

2- فشلت معظم مساعي وقف إطلاق النار والتهدئة في البوسنة؛ فمعظم مشاريع خطط السلام لم يكتب لها النجاح، بدءاً من خطتي كارينغتن– كوتيلايرو عام 1992 وصولاً إلى خطة مجموعة الاتصال عام 1994[10]؛ فمصيرها يشابه إلى حد ما مصير "اجتماعات جنيف - فيينا - مسار أستانا - سوتشي"[11].

3- عدم الانصياع لمطالب مجلس الأمن الدولي الداعية لوقت إطلاق النار، وإنهاء إعمال العنف وفرض التهدئة[12]. والأمر ذاته ينطبق على الحالة السورية؛ بدءاً من مبادرة جامعة الدول العربية، مروراً بخطة النقاط الست للمبعوث الأممي كوفي عنان، وانتهاءً بقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015؛ إذ يوافق النظام وحلفاؤه نظرياً على تلك القرارات، ويرفضونها عملياً[13].

4- تعرّض الصرب لعقوبات اقتصادية بقرارات رسمية صادرة عن مجلس الأمن الدولي مع بدء العمليات العسكرية ضد البوسنة[14]، والأمر ذاته ينطبق على النظام في سوريا؛ إلا أن العقوبات في هذه الحالة فرضتها الدول الغربية كالاتحاد الأوروبي[15] والولايات المتحدة[16].

5- حدوث أزمة إنسانية أفرزت ملايين النازحين والمشردين وأكثر من 200 ألف قتيل[17]، فيما وُثّق في سوريا مقتل نحو ربع مليون إنسان وقرابة 15 مليون نازح ولاجئ[18].

بالمقابل، تختلف الحالة البوسنية عن السورية في العديد من النقاط أبرزها:

---

[8] يُنظر في الحالة السورية على سبيل المثال: التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، موقع الأمم المتحدة، 2013/2/18، تاريخ الزيارة 2020/7/25، ص1، الرابط: https://cutt.us/9tuup، التقرير الخامس للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، موقع الأمم المتحدة، 2013/6/4، شوهد في: 25-7-2020، ص1، الرابط: https://cutt.us/ipJEO.

[9] ثمّة اختلاف في بدايات الحالتين السورية والبوسنية، وإن أضحت متشابهة في المآلات بحسب توصيف الأمم المتحدة؛ ففي الأولى بدأ نظام الحكم بمهاجمة الشعب بعد خروجه بثورة تطالب بالحرية ثم تغيير نظام الحكم، والثانية تعرضت لهجمات خارجية من قبل الصرب والكروات لرغبتها بالحصول على الاستقلال بعد تفكك الاتحاد اليوغسلافي.

للتوسع في دراسة الحالة البوسنية يُنظر: فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام: ماذا تحقق وما المنتظر 4/1، مركز الجزيرة للدراسات، 26-11-2015، شوهد في: 22-7-2020، الرابط: https://cutt.us/nHK3J.

[10] المصدر السابق.

[11] يُنظر: تطورات الحل السياسي في سوريا من هيئة الحكم الانتقالي إلى اللجنة الدستورية، مصدر سابق.

[12] يُنظر: قرار مجلس الأمن رقم 749 لعام 1992، موقع الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، شوهد في: 24-7-2020، الرابط: https://cutt.us/fvMaH، وقرار مجلس الأمن رقم752 لعام 1992، موقع الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، شوهد في: 24-7-2020، الرابط: https://cutt.us/gYVkz.

[13] دائماً ما يتذرع النظام وحليفه الروسي بأن حربهم تستهدف تنظيمات "إرهابية متطرفة"، على رأسها تنظيم داعش وجبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) المصنفة على لوائح الإرهاب، والتي بنص تلك القرارات لا يشملها وقف إطلاق النار.

جاء في قرار مجلس الأمن 2015/2254 ما يلي: "8- .... ويلاحظ أن وقف إطلاق النار المذكور أعلاه لن يطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية التي تنفذ ضد هؤلاء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي لدعم سورية...".

[14] مع رفض قوات الصرب إنهاء هجماتهم ضد البوسنيين وقصف العاصمة سراييفو بالصواريخ للمرة الأولى أصدر مجلس الأمن الدولي قرارين: القرار 757 لعام 1992 بفرض عقوبات اقتصادية ضد جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، والقرار رقم 757 لعام 1992، موقع الأمم المتحدة (مجلس الأمن)، 24-7-2020، الرابط: https://cutt.us/I06OF.

[15] سوريا: الاتحاد الأوروبي يجدد العقوبات على النظام، مجلس الاتحاد الأوروبي، 17-5-2019، شوهد في: 24-7-2020، الرابط: https://cutt.us/YY02G.

[16] قانون قيصر سوريا للحماية المدنية، وزارة الخارجية الأمريكية، 17-6-2020، شوهد في: 25-7-2020، الرابط: https://cutt.us/a3yMQ.

[17] يُنظر: قراءة في ذاكرة سراييفو بعد مرور 20 عامًا على حصارها، المفوضية السامية للأمم المتحدة، 3-4-2012، شوهد في: 24-7-2020، الرابط: https://cutt.us/lmISE.

[18] سوريا: في الذكرى التاسعة للحراك الشعبي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15-3-2020، شوهد في: 25-7-2020، الرابط: https://cutt.us/ubwbg.

1- نشأت الحالة البوسنية في سياق هيمنة القطب الواحد "الولايات المتحدة الأمريكية"، التي كانت في أوج سيطرتها على العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتدخلها العسكري في حرب الخليج الثانية[19]. على عكس السياق الدولي للحالة السورية، التي نشهد فيه انكفاءً أمريكياً على الداخل الأمريكي[20]، وردة فعل تجاه التدخلات العسكرية الخارجية بعد التجارب الفاشلة للتدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان[21].

2- فرض مجلس الأمن في البوسنة مناطق آمنة ومناطق حظر جوي تشرف عليها قوات حفظ سلام دولية[22]، كما فرض وقف إطلاق النار بموجب قرار تحت الفصل السابع؛ وهو ما لم يحدث في سوريا.

3- تدخُّل الولايات المتحدة عسكرياً بقوة لفرض حلٍّ أنهى الحرب، حيث دفع بزعماء صربيا وكرواتيا والبوسنة لتوقيع "اتفاق دايتون"[23].

4- خلال حرب البوسنة وقفت روسيا إلى جانب الصرب بدعم محدود بسبب تفكُّك الاتحاد السوفيتي 1991، أما في سوريا فقد استطاعت روسيا التحكم بالملف بشكل كبير، وقدمت دعماً غير محدود للنظام؛ ما ساهم بتغيير ميزان القوى.

5- قبل الاتفاق النهائي (دايتون) لوقف الحرب في البوسنة تعرض الصرب بعد مذبحة سربرنيتسا لضربات جوية من قوات شمال حلف الأطلسي والقوات الأمريكية، كما شنّت السفن الحربية الأمريكية ضربات مشابهة[24].

6- يوجد في سوريا حالياً جيوش أربع دول "روسيا، والولايات المتحدة، وإيران، وتركيا" بشكل أساسي، بخلاف الحالة البوسنية[25].

مما تقدم يمكن أن نستخلص نقاطاً مهمةً من الحالة البوسنية، والتي يمكن الاستفادة منها في السياق السوري، لعل من أبرزها:

[19] كانت الولايات المتحدة آنذاك هي القوى العظمى، وكان العالم تحت تأثير القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أن تدخل الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية ونجاحها في تحرير الكويت؛ كل ذلك عوامل ساعدت في قدرة الولايات المتحدة على فرض اتفاق دايتون.

[20] يمكن أن نستذكر هنا سياسة الرئيس السابق أوباما الذي كانت أحد أهم أسس سياسته الخارجية الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان (وإن لم يطبق ذلك)، وكذلك شعار الرئيس الحالي ترامب "أمريكا أولاً".

[21] لعل من أبرز المؤشرات على ذلك الاتفاق الأمريكي الأخير مع حركة طالبان بشأن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، وتأكيد حملة ترامب 2020 في برنامجه الانتخابي على "إنهاء الحروب اللانهائية وإعادة القوات لأميركا".

يُنظر: نص اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة (وثيقة)، وكالة الأناضول، 29-2-2020، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3jrTnUl، وحملة ترامب 2020، صفحة كلنا شركاء، 24-8-2020، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3hrEAZc.

[22] يُنظر: قرار مجلس الأمن رقم/ 819/ لعام 1993، شوهد في: 22-7-2020، الرابط: https://cutt.us/KdT2Z، والقرار رقم /824/ لعام 1993، شوهد في: 22-7-2020، الرابط: https://cutt.us/7tq0b.

[23] يُنظر: اتفاق دايتون باللغة الإنكليزية، موقع الأمم المتحدة، شوهد في: 30-8-202، الرابط: https://cutt.us/2ZNoQ، واتفاق دايتون باللغة العربية يُنظر: نص اتفاقية دايتون للسلام، موسوعة مقاتل، شوهد في: 22-7-2020، https://cutt.us/ezYcV.

[24] تسلسل الأحداث الزمنية في حرب البوسنة، موسوعة مقاتل، 24-7-2020، https://cutt.us/YSzTj.

[25] لعل الحالة السورية تتشابه في هذه النقطة مع الحالتين العراقية والأفغانية؛ إذ يوجد في هاتين الدولتين جيوش وقواعد أجنبية، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية على الاستقرار الداخلي واستقلالية القرار الوطني.

- لا يمكن التوصل لوقف الحرب دون مشاركة دولية فعّالة ووجود رغبة حية لدى الدول المؤثرة، وهذا ما ظهر في البوسنة، عندما فرضت الولايات المتحدة وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار[26]، تلته سلسلة من الجهود لتوقيع اتفاقية "دايتون" بعد ضغوطات مارستها على الصرب والكروات والبوسنيين[27].
- تنازل الأطراف المتصارعة عن بعض "مكتسباتهم" التي حصلوا عليها خلال الصراع مهمّ لدفع المفاوضات للوصول إلى حل ينهي الحرب، وهذا ما عمل عليه كبير المفاوضين الأمريكيين[28]. بمعنى آخر: لابد أن تكون هناك تنازلات من الأطراف المتصارعة، وليس التنازل من طرف واحد.
- يتطلب الوصول إلى حل سياسي وتطبيقه وإقناع الناس به - خصوصاً إذا لم يكن يلبي طموحاتهم – وجود قيادة سياسية كارزمية قادرة على مخاطبة الجماهير والتأثير بهم وإقناعهم؛ فرئيس البوسنة والهرسك علي عزت بيجوفيتش قادَ الحرب ضد الصرب والكروات، وكان له أثرٌ في تطبيق اتفاق دايتون بعد توقيعه[29].
- عندما يكون هناك تدخُّل دولي في الصراع فلا يكون حلّ إلا بتوافق الدول المتدخلة[30]؛ وغالباً ما يلبي الحل مصالح تلك الدول أكثر من تلبيته مصالح الأطراف الداخلية.
- ثمّة تأثير مباشر للسياق الدولي في توقيت حلول النزاعات الداخلية وآلياتها؛ فلابد من قراءة المشهد الدولي للتعرف على الأدوار التي يمكن للدول الفاعلة القيام بها[31].
- فقدان الثقة بين المكونات الداخلية المعنية يصّعب الوصول إلى حلول وطنية.

---

[26] استطاعت الولايات المتحدة فرض وقف إطلاق نار مؤقت في أيلول 1995 بين الأطراف المتصارعة، لتتجه بعدها لإقناع جميع الأطراف بضرورة التوقيع على اتفاق سلام ينهي الحرب الدموية.

يُنظر: مفاوضات أوهايو ومشاكل تنفيذ السلام، موسوعة مقاتل، شوهد في: 23-7-2020، https://cutt.us/3RWob.

[27] اجتمعت الدول المعنية وخاصة أمريكا وروسيا في إطار مجموعة اتصال في الفترة الممتدة بين أيلول – تشرين الأول 1995، وفرضوا ضغوطاً على الأطراف المتصارعة وتم دفعهم لتوقيع اتفاق دايتون، وفي تلك الفترة استطاع كبير المفاوضين الأمريكيين "ريتشارد هولبروك" إيصال رسالة لزعماء البلقان أن "دايتون" هو الفرصة الأخيرة لوضع حد للحرب بمساعدة الولايات المتحدة.

فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام، مصدر سابق.

[28] سعى المفاوض الأمريكي ريتشارد هولبروك مع فريقه لإقناع زعماء (صربيا – كرواتيا – البوسنة) بضرورة التنازل عن مساحة من الأرض بهدف التوصل إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام في المنطقة، وحينها كان الزعماء على علم بأن التنازل على جزء من الأراضي يصبّ في مصلحتهم على المدى البعيد؛ لأن شعوبهم كانت تعاني كثيراً، وبسبب خشيتهم من فقدان المبادرة الأمريكية بعد تجربتهم المبادرات الأوروبية التي باءت بالفشل.

المصدر السابق.

[29] ستيب ماجيك، صور واقتباسات تستذكر كفاح زعيم البوسنة الراحل "عزت بيغوفيتش"، وكالة الأناضول، 5-4-2019، شوهد في: 25-7-2020، https://cutt.us/wxmBb.

[30] ينطبق الأمر على اتفاق الطائف مع اختلاف الدول الفاعلة بين الملفين، حيث مثل هذا الاتفاق تفاطعاً في مصالح الدول التي شاركت بفاعلية في مؤتمر الطائف.

يقول عباس الحلبي وهو أحد الشخصيات اللبنانية التي شاركت في صياغة اتفاق الطائف: "كانت كل كلمة في هذا المشروع محل توافق بين الفرقاء الإقليميين والدوليين. لهذا عندما أراد النواب اللبنانيون إدخال أي تعديل على أية فقرة أو كلمة في المشروع العربي كان ذلك يقتضي مشاورات إقليمية ودولية على أعلى المستويات قبل التجرؤ بإقرار التعديل".

وثيقة الطائف آخر الأعمال التأسيسية، ورقة ضمن كتاب: "صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 2014، ص134.

[31] مثلاً: وجود حالة القطب الواحد، وتراجع روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي أعطى الولايات المتحدة هامشاً كبيراً للتحرك في الملف البوسني، على عكس الحالة السورية التي جاءت في سياق رغبة روسية في العودة إلى الساحة الدولية، مع انكفاء أمريكي للداخل بعد تجارب سيئة للتدخل العسكري.

يُنظر: الفقرة الخاصة بأوجه الخلاف بين الحالتين البوسنية والسورية.

1-2- مسار الحل السياسي بين الحالتين الفلسطينية والسورية:

تُعد "اتفاقية أوسلو"[32] أو ما يُعرف "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي" أول خطوة تقاربية في تاريخ عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بعد سنوات طويلة من "الحرب" التي خلّفت الملايين من المهجَّرين والقتلى.

ثمة نقاط مشتركة بين الحالة السورية ومثيلتها الفلسطينية على صعيد مسار الحل السياسي، مع احتفاظ كل من الحالتين بأوجه تمتاز بها عن الأخرى.

يمكن أن نلخص أوجه التشابه بين الحالتين فيما يلي:

1- قام النظام السوري بعملية تغيير ديموغرافي متخفياً بأساليب عدة منذ وصوله لسدة الحكم عام 1970[33]؛ لكن عملية التغيير الديموغرافية باتت علنية في السنوات الأخيرة من الثورة السورية، حين نفّذ النظام عام 2016 سلسلة من التهجيرات المتعاقبة[34]؛ الأمر ذاته الذي قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي مع المواطنين الفلسطينيين عام 1948، وطردت نحو 800 ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة[35].

2- اعتمد النظام السوري في حربه الشعواء ضد شعبه الثائر على المساعدة الإيرانية الروسية عسكرياً، وعلى الفيتو الروسي الصيني سياسياً[36]، ليشكل الفيتو إجهاضاً لكافة المحاولات السياسية على المستوى الدولي للضغط باتجاه تطبيق الحل السياسي، كذلك الحال في المشهد الفلسطيني؛ إذ استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حق الفيتو عشرات المرات لحماية حليفتها إسرائيل من قرارات مجلس الأمن[37].

3- سياسة النظام في عدم التنازل للشعب وإصراره على الحل العسكري، ورفضه للحلول السياسية كما ذكرنا سابقاً[38] يذكّرنا بالسياسة الإسرائيلية في إفشالها المفاوضات وعدم تنفيذها الاتفاقيات الموقعة.

---

[32] اتفاق أوسلو.. قفزة لم تتضح أبعادها بعد، موقع الجزيرة نت، 3-10-2004، شوهد في: 21-8-2020، http://bit.ly/2MLevHm.

[33] يقول الكاتب عيسى إبراهيم: "المناطق العلوية لديها مستوى تعليمي جيد، وبنفس الوقت تعاني فقراً شديداً. سواء في المنطقة الساحلية أو الأماكن التي يسكنوها في حمص وحماة، ونحن نعتقد أن هذا الحرمان متعمد في المناطق العلوية، كسياسة هادفة إلى اجبار أفراد من العلويين للهجرة إلى العاصمة وسكنوا عشوائيات الأحياء الفقيرة ليكونوا حرساً يحمي النخبة الحاكمة".

يُنظر: توضيح حول اللقاء مع الجانب الروسي، موقع أسرة الشيخ صالح العلي، 26-6-2020، شوهد في: 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3lhcAtI.

[34] للتوسع في هذا الخصوص يراجع: التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (3): الأدوات الإعلامية والديموغرافية "ورقة تحليلية"، مركز الحوار السوري، 30-6-2020، شوهد في: 21-8-2020، ص15 وما بعدها، الرابط: https://bit.ly/2CRmjWc. وجوزيف ظاهر، استراتيجيات التغيير الديمغرافي في سوريا، الجزيرة نت، 1-6-2017، تاريخ الزيارة، 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/31n1eMV، ود. عبد المنعم زين الدين، التغيير الديموغرافي في سورية "التهجير القسري في ظل الثورة السورية"، مركز جسور للدراسات، سبتمبر2016، شوهد في: 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2FDHgoq.

[35] نور الدلو، الصراع الديموغرافي في فلسطين.. الأخطر على إسرائيل ولا تسحقه «الميركافاة»، ساسة بوست، 19-5-2015، شوهد في: 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2ES7PpF.

[36] استعملت روسيا والصين حق النقض الفيتو عدة مرات خلال التصويت على قرارات متعلقة بالنظام السوري في مجلس الأمن، كان آخرها في السابع من شهر يوليو من العام الجاري، حيث أسقطت كلتاهما مشروع قرار لإدخال المساعدات الدولية إلى سوريا عبر تركيا والعراق.

يُنظر: فيتو روسي صيني ضد تمديد المساعدات الأممية إلى سوريا، وكالة الأناضول، 8-7-2020، شوهد في: 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/30u6Fc4، والفيتو الروسي... يد مرفوعة تحمي الأسد، الجزيرة نت، 28-2-2017، شوهد في: 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2EoxB4I.

[37] 43 فيتو أمريكياً في خدمة إسرائيل، روسيا اليوم، 18-12-2017، شوهد في: 21-8-2020، https://ar.rt.com/jn42.

[38] رفض النظام جميع المبادرات والحلول السياسية عملياً، بدءاً من مبادرة جامعة الدول العربية مروراً بخطة النقاط الست للمبعوث الأممي كوفي عنان وانتهاء بقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، =

4- التشظّي السياسي الذي تعاني منه المعارضة السورية[39] يعيد للأذهان الانقسام الفلسطيني الأول بين حركة فتح وباقي الفصائل الفلسطينية بعد عقدها اتفاقية أوسلو[40].

5- تضمن نص اتفاقية أوسلو برنامجاً زمنياً للتنفيذ تم تعطيله وتجاهله حتى الآن من قبل "إسرائيل"، كما هو حال قرار مجلس الأمن 2254 الخاص بالقضية السورية، والذي لم يلتزم به النظام وحلفاؤه.

وفيما يتعلق بالفروق بين الحالتين فإننا نجد ما يلي:

1- حازت القضية الفلسطينية على دعم عربي وإسلامي[41]، وهو ما ينطبق على الحالة السورية في بداياتها[42]، ليختلف الأمر لاحقاً خصوصاً على المستوى العربي[43].

يُنظر: محمد حسام حافظ، المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية، مركز الجزيرة للدراسات، 26-4-2018، شوهد في: 21-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3fygaeB، وساشا العلو، الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية الاتجاهات والأوزان والمآلات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دار ميسلون للطباعة والنشر، استنبول-تركيا، 2018، ص211.

[39] عانت قوى الثورة والمعارضة من "التشظي الموضوعي" تارة ومن "التشظي الهيكلي" تارة أخرى؛ فعلى صعيد التشظي الموضوعي ظهر ذلك مثلاً في الرياض 2، بعد أن رفضت هيئة المفاوضات العليا القبول باللجنة الدستورية كمدخل للحل السياسي بدلاً من هيئة الحكم الانتقالية، أما على صعيد التشظي الهيكلي فشهدنا تشكيل الائتلاف الوطني عقب انتهاء المجلس الوطني، ثم هيئة المفاوضات التي ضمت الائتلاف إلى جانب هيئة التنسيق، ثم هيئة التفاوض العليا التي قامت على أنقاض هيئة المفاوضات العليا وضمت منصتي القاهرة وموسكو.

[40] أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى زيادة الشرخ هيكلياً بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح وبقية الفصائل الفلسطينية. هذا الانقسام الهيكلي له خلفيات موضوعية كذلك، حيث كان هناك خلاف في الرؤى بين الفصائل الفلسطينية تجاه قضايا أساسية، منها: قضية الاعتراف بـ"إسرائيل"، واستراتيجية المفاوضات بدلاً من المقاومة المسلحة.. إلخ.

يُنظر: الانقسام الفلسطيني المشؤوم.. تواريخ هامّة، بوابة الهدف الإخبارية، 15-6-2016، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2QzuA4p، وأحمد علي حسن، جذور الانقسام الفلسطيني.. مقاومة "حماس" ومفاوضات "فتح"، الخليج أونلاين، 13-10-2017، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/34NkrcG.

[41] منذ "قمة أنشاص" الأولى سنة 1946 وحتى "قمة تونس" سنة 2019 بقيت القضية الفلسطينية حاضرة في كافة اجتماعات الجامعة العربية، إذ تنتهي غالب الاجتماعات بالتأكيد على عروبة فلسطين ومركزية القضية الفلسطينية؛ شارطة للسلام مع إسرائيل عودتها لحدود 1967.

يُنظر: قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946-2019)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 31-5-2019، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3kjjgqt، وقرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي الصادرة عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، 1-2 مارس/آذار 2019، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3j3R49G.

[42] حظي تشكيل المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف الوطني بتأييد غالبية دول العالم ليصل عدد الدول المنضمة لمؤتمر أصدقاء الشعب السوري /120/ دولة، كما حظيت غالبية القرارات التي تدين النظام وتحمّله مسؤولية الحرب ضد شعبه بتأييد غالبية الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك صدر قرار من جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سوريا، أعقب ذلك تسليم مقعد سوريا للائتلاف الوطني في مؤتمر القمة العربية في الدوحة عام 2013.

يُنظر: انطلاق مؤتمر أصدقاء الشعب السوري بمراكش، الجزيرة نت، 12-12-2012، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3hkxtli، والأمم المتحدة "تدين بشدة" انتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان بالأغلبية، شبكة شام، 16-2-2018، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3aM4eFl، والجامعة العربية تعلّق عضوية سورية وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية، BCC عربي، 12-11-2011، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bbc.in/3b6HTmg، والقمة العربية تبدأ جلساتها بدعوة المعارضة السورية للجلوس على المقعد السوري، BCC عربي، 26-3-2013، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bbc.in/3hIxqjt.

[43] بعد نحو 8 سنوات من اندلاع الثورة السورية تتباين السياسات الرسمية للدول العربية تجاه نظام بشار الأسد بين مقاطع ومتراجع ومتذبذب ومطبّع؛ فقد حدث تحوُّل في مواقف بعض الدول في الآونة الأخيرة، ظهر ذلك في فتح سفارات لبعض الدول في دمشق، والسعي لإعادة النظام إلى تمثيل مقعد سوريا في جامعة الدول العربية.

يُنظر: 8 دول عربية على الأقل تؤيد عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وكالة سبوتنيك، 5-2-2019، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2QgEpE0، وبعد 8 سنوات ثورة.. ما هي مواقف الدول العربية من نظام الأسد؟ - الجزيرة – 29/ديسمبر/2018 - https://bit.ly/33CvMLU، ومصطفى رستم، عيون دمشق على أبواب السفارات العربية بعد سبع سنوات عجاف، Independent Arabia، 29-1-2019، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2Yr6EEx.

2- ساهم دخول تنظيم القاعدة وأشباهه في الحالة السورية إلى تحويل توصيفها من ثورة شعب ضد نظام مجرم إلى "حرب ضد تنظيمات إرهابية"[44]، الأمر الذي لم يحدث في الحالة الفلسطينية؛ فحتى الحركات الفلسطينية "الإسلامية" هناك ليست "إرهابية" بحسب لوائح مجلس الأمن[45].

3- تذبذب الموقف الأمريكي من القضية السورية على الرغم من تجاوز النظام الخطوط الحُمر التي وضعتها الإدارة الأمريكية[46]، أما في الحالة الفلسطينية فكان موقف الولايات المتحدة ثابتاً ومواليا ل "إسرائيل" في خطه العام[47]، لذلك لم يُصب الفلسطينيين آمالهم على الموقف الأمريكي من القضية[48].

4- بعد التدخل العسكري الروسي زاد التحكم الروسي بالملف السوري بشكل يوازي ولو نسبياً التدخل الأمريكي فيه، وهذا الأمر غير موجود في الحالة الفلسطينية، فما يزال الثقل فيه للموقف الأمريكي[49].

---

[44] يُعتقد أن دخول القاعدة -عبر داعش وجبهة النصرة أو ما بات يُعرف بهيئة تحرير الشام (هتش) لاحقاً- على خط الثورة السورية ما هو إلا خطة مدروسة من قبل نظام الأسد وداعميه لتشويهها. ومن المؤشرات على ذلك تركيز النظام منذ لحظة انطلاق الثورة على وجود "تنظيمات إرهابية سلفية تستهدف إقامة إمارات إسلامية"، وإفراجه والحكومة العراقية بعد ذلك عن عشرات الشخصيات المرتبطة بالقاعدة.

وقد ساهم وجود هذه التنظيمات إلى جانب عوامل أخرى في منح حجة لبعض الدول للامتناع عن ترجيح كفة قوى الثورة والمعارضة، وفي الوقت ذاته لدعم نظام الأسد، وعدم التركيز على المطالب المحقة والمشروعة للشعب السوري.

يُنظر: 10 أسباب تشرح لك كيف تحولت «الثورة السورية» إلى واقع مرير – ساسة بوست – 15/مارس/2020 - https://bit.ly/3gDO03e.

[45] جاء في الفقرة /8/ من قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 ما يلي: "يكرر دعوته الواردة في القرار 2249 (2015) والموجهة إلى الدول الأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن".

[46] بقي الموقف الأمريكي من الثورة السورية يشوبه الغموض لفترات طويلة؛ فمع بداية الحراك السلمي كان الموقف الأمريكي يدعو على استحياء للحوار السوري، ثم انتقل للتهديد وانتهى بقوات على الأرض لـ "محاربة الإرهاب" وليس لإنهاء الأزمة السورية، وبفرض عقوبات اقتصادية على نظام الأسد لدفعه للانخراط في مسار الحل السياسي.

يُنظر: عبد الناصر محمد، أمريكا تدير الأزمة السورية، أورينت نت، 25-8-2016، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/31pTSqB.

[47] إن مساحة الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" هي مساحة واسعة، وتتمركز في محاور مفصلية واستراتيجية، في حين أن مساحة المتغير ضيقة، وتنحصر معظمها في تعارضات هامشية وتكتيكية وتفصيلية، وبالتالي فإن غلبة الثابت على المتغير في الكمّ والنوع؛ شكّلت الصورة النمطية والثابتة لهذه السياسة، وتبعاً لذلك باتت المحافظة على بقاء "إسرائيل" وتفوقها المطلق في المنطقة كأحد ضمانات المصالح الأمريكية في المنطقة الخط الثابت للسياسة الخارجية الأمريكية.

يُنظر: إياد الشوربجي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" (2001-2014) "دراسة تحليلية"، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة، رسالة ماجستير، 2017، ص151.

[48] لذلك تسعى السلطة الفلسطينية إلى موازنة الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل عبر تركيزها على المجموعة الرباعية التي تتألف من الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، وقد تأسست في عام 2002 لتيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط، ورحّب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1397 (2002) فيها كجهة يمكن أن تساهم في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

يُنظر: المجموعة الرباعية، الأمم المتحدة (قضية فلسطين)، شوهد في: 30-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3hJ8kAY،

في هذا السياق بقي الدور السياسي للاتحاد الأوروبي غير فعال في مسار التسوية، ولا ينسجم مع أهمية دوره الاقتصادي وفعاليته، بوصفه المانح والممول الأول للعملية السلمية، كما أظهرت النتائج أن محدودية هذا الدور تعود لعدة عوامل، يقف على رأسها العامل الإسرائيلي والأمريكي الرافض لأي دور فعال ومؤثر ومستقل للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية، إلى جانب الأزمات والمشكلات التي عصفت مؤخراً بالاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها أزمة اللاجئين وأزمة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد التي أضعفت اهتمام الاتحاد بالعملية السلمية في الشرق الأوسط.

يُراجع: أنس صلاحات، دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد /5/، الإصدار /2/، 2019، ص252.

[49] يؤكد المختص بالشأن الفلسطيني والروسي علي البغدادي أن موقف روسيا من القضية الفلسطينية واضح بالالتزام بالشرعية الدولية، مضيفاً: "روسيا ترغب في ممارسة دور سياسي أكبر في الشرق الأوسط، وبعد نجاحاتها في سوريا انفتحت شهيتها لدخول أكبر في قضايا المنطقة، وأهمها القضية الفلسطينية. لكن روسيا لا تملك لا الأدوات ولا إمكانية الضغط أو الترغيب والترهيب على الأطراف كما يفعل الأمريكان؛ الروس يدركون ذلك جيدا". =

لعل أبرز الدروس المستفادة من الحالة الفلسطينية: ضرورة التوافق بين القوى الوطنية (قوى الثورة والمعارضة في حالتنا السورية) قبل الانخراط في أي مسار سياسي؛ فعدم التوافق وحدوث الانقسام ستكون عواقبه كارثية لاحقاً. كما أن وجود قرارات دولية تتضمن جداول زمنية لا يعني تطبيقها[50]، فقد أكدت التجارب أن "الأزمات" التي تتدخل فيها الدول لا يمكن حلها عبر قرارات مجلس الأمن إلا إذا اقترنت بمؤيدات عسكرية[51]. إضافة إلى ذلك فإن وجود التنظيمات "الإرهابية والمتطرفة" في الدول التي تشهد نزاعات، كما هو الحال في سوريا، سيعطي الدول الذريعة للاستمرار في تدخلها في مختلف المستويات[52].

يُنظر: صلاح الدين كامل، ما تأثير تقارب روسيا و"حماس" على القضايا الفلسطينية؟، عربي 21، 25-6-2020، شوهد في: 31-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3hDc9aN.

[50] يُنظر: 19 قرارًا للأمم المتحدة لصالح فلسطين لم تحترمها إسرائيل.. تعرّف عليها، اليوم السابع، 21-12-2017، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2YGHAK3.

[51] كما هو حال قرارات مجلس الأمن بخصوص الحالة اليمنية والسورية وأزمة كوريا الشمالية، والتي صدر فيها عدة قرارات من مجلس الأمن ولم تطبق. في حين هنالك قرارات تصدر تحت الفصل السابع، وتتوفر إرادة دولية لتطبيقها كما هو حال قرار مجلس الأمن رقم /660/ لعام 1990.

[52] كما هو الحال في أفغانستان والعراق؛ ففي الأولى تشكل التحالف الدولي لمحاربة طالبان واستطاع إسقاط حكمهم في 2001، وما تزال القوات الأمريكية موجودة في أفغانستان بعد مرور ما يقارب عشرين عاماً. وفي الحالة الثانية، انسحبت القوات الأمريكية في 2011 بعد أن بقيت في العراق لمدة ثماني سنوات، لتعود إلى العراق مرة أخرى عقب ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا.

ينظر: مرتضى الشاذلي، تسلسل زمني.. الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، نون بوست، 29-9-2019، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3aVylKQ، هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)، عربي 21، 5-1-2020، شوهد في: 22-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2FLiByl.

2- العوامل المؤثرة في مسار المفاوضات والحل السياسي: نظرة استقرائية

ليس ثمّة سيناريوهات محددة يمكن أن تؤول إليها "الحروب الأهلية"؛ إذ يكون لكل حالة ظروفها وعواملها الخاصة التي ترجح سيناريو ما على آخر؛ لذا من المهم قبل مناقشة هذه السيناريوهات تحديد أبرز العوامل المؤثرة فيها[53].

بعد الاطلاع على بعد التجارب المقارنة الشبيهة بالحالة السورية سنسعى في هذه الفقرة، وقبل الدخول في تحديد هذه السيناريوهات لاستخلاص أبرز العوامل المؤثرة في مسار الحل السياسي ومخرجاته، والتي نلخصها بما يلي:

1. **الجمود الضارّ:** وهو مصطلح يستخدم في حالات الحرب الأهلية[54] للتعبير عن الحالة التي لا يستطيع فيه أي من الطرفين المتحاربين الانتصار عسكرياً، ولكن يدفع تكاليف استمرار القتال[55]. بحيث يكون أحد العوامل الرئيسة التي تزيد احتمال انخراط الأطراف المتحاربة في المفاوضات ونجاحها هو التوقف على وصول الأطراف إلى هذه المرحلة[56].

قد يصعب تقدير "تكاليف الحرب"، وليس التقدم العسكري دائماً ظاهرة واضحة، ولاسيما في حالات الحروب غير النظامية، كما هي الحالة السورية، فقد تكون معايير حساب الربح والخسارة غير متقيدة بالوضع العسكري؛ فعلى سبيل المثال كان تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة عام 2012، واعتراف غالبية دول العالم به ممثلاً شرعياً للشعب السوري نقطةً مهمةً سياسياً ودبلوماسياً[57]، وإن لم يتم توظيفها بالشكل المطلوب.

2. **عدم التماثل:** يقوم هذا العامل على الفرضية التالية: "كلما تماثلت أوضاع أطراف الصراع كانت فرصة الانخراط في المفاوضات أكبر، وكذلك نجاحها، والعكس بالعكس". عادة ما تكون الحروب الأهلية صعبة؛ لأن المفاوضات تعمل بشكل أفضل بين أطراف متساوية، وهذا غير متحقق في تلك الحروب لاختلاف أوضاع الطرفين في الغالب[58].
3. **الوسيلة المناسبة:** يساهم وجود صيغة مناسبة للحل ومتحدثين رسميين للأطراف المتنازعة على إجراء المفاوضات في حال وجود حالة "الجمود الضارّ"، ولعل الشرط الأساس لقناعة الأطراف بالوسيلة أو الصيغة

---

[53] سنعتمد في تحديد هذه العوامل بشكل رئيس على الأفكار التي وردت ضمن تقرير " الوصول إلى المفاوضات السورية" الصادر عن مؤسسة راند عام 2014، والذي تضمن قواعد معيارية لنجاح المفاوضات التي تعقب الحروب الأهلية.

ينظر: بول د. ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية "ظل المستقبل والحرب الأهلية السورية"، مؤسسة راند، 2014.

[54] لا نسلم بتوصيف الحالة السورية بهذا التوصيف، ولكن سنلتزم به أمانة للمرجع الذي اعتمدنا عليه في هذه الفقرة، والذي يوصف الحالة السورية بـ "الحرب الأهلية".

[55] المرجع السابق، ص6.

[56] مثلاً يفسر لنا هذا العامل رفض الفصائل العسكرية الانخراط في مفاوضات جنيف2 في الجولة الثانية لجنيف في بدايات عام 2014؛ فقد كان أحد العوامل الرئيسة لهذا الموقف اعتقادهم بأنهم قادرون على تحقيق الانتصار العسكري على النظام.

ينظر: بيان للقوى الفاعلة على الأرض بخصوص مؤتمر جنيف2، شهبا برس، 20-1-2014، شوهد في: 25-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3j93SvC.

[57] بول د. ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية، مرجع سابق، ص6.

[58] المصدر السابق، ص6.

هو أنها تحقق الرضا لكلا الطرفين، في الوقت الذي تتوفر فيه فرصة لخفض الخسائر، مع فقدان الأمر في الحسم والفوز[59].

4. **الشروط المناسبة للسلام الدائم:** ثمة سيناريوهات متعددة للحرب الأهلية يمكن تلخيصها بثلاث رئيسة، هي: النصر العسكري، أو تقاسم السلطة، أو التغييرات الدستورية. قد تنتهي الحرب بانتصار حاسم لطرف على آخر، غير أن ذلك لن يحقق الاستقرار، على عكس السيناريو الآخر؛ التقسيم والفصل وتقاسم السلطة التي تُعد أشكالاً محتملة للتسوية.
5. **وجود الطرف الثالث "الضامن":** من العوامل المؤثرة في تحديد موقف الأطراف من المفاوضات عنصران مهمان، هما: احتمال التزام الطرف الآخر بأي اتفاق سلام، ووجود طرف ثالث ضامن للسلام[60]. "فإن وافق طرف ثالث على تنفيذ شروط معاهدة السلام تنجح المفاوضات دائماً، بغضّ النظر عن الأهداف الأولية أو أيديولوجية أو إثنية المشاركين، وإذا لم يتدخل طرف ثالث تفشل عادة هذه المحادثات"[61].
6. **الحاضروالمستقبل:** كلما ارتفعت قيمة المكاسب المستقبلية مقارنة بالحالية انخفض المحفّز للتخلّي عن موقف معين اليوم[62]؛ ففي الحروب الأهلية تولي الجهات الفاعلة أهمية كبرى للحاضر لأنها ليست متأكدة أنه سيكون هناك "غداً"[63].
7. **مستوى التدخل الخارجي:** يختلف دور هذا العامل من حالة لأخرى؛ ففي بعضها يكون له دور "إيجابي" لإنهاء النزاعات الداخلية كما حدث في البوسنة، حيث ساهم التدخل الخارجي في "إقناع" طرفي النزاع بالدخول في المفاوضات وأخذ اتفاقات السلام على محمل الجد[64]. في المقابل قد يكون للتدخل الخارجي دور في إطالة أمد النزاع كما حدث في الحالة الليبية مؤخراً.

---

[59] المصدر السابق، ص7.

[60] خلص تحليل باربرا ف. والتر الذي يستند إلى دراسة عن الحروب الأهلية وحركات التمرد منذ عام 1940 إلى أن إنفاذ طرف ثالث للتسويات التفاوضية أمر حاسم لنجاحها بسبب دور الطرف الثالث كمحاور موثوق به ومحايد ومتحقق من الطرف الخصم. إن دور سوريا كضامن لاتفاق الطائف في لبنان هو مثال على ضمان طرف ثالث.

يُرجع في ذلك: المرجع السابق، ص10.

[61] Barbara F. Walter, The Critical Barrier to Civil War Settlement, International Organization, Vol. 51, No. 3, Summer 1997, P.335.

وفي السياق ذاته تغيب في الحروب الأهلية المؤسسات الطبيعية التي تبت في الخلافات سلمياً، بما في ذلك المحاكم والشرطة والأحزاب السياسية والهيئة التشريعية الموثوق بها، والتي يرفضها "التمرد" وتدمرها الحرب، كل ذلك يجعل المقاتلين يفتقرون إلى الوسائل لإنفاذ التزام خصمهم باتفاق سلام، وبالتالي يفتقرون إلى الأسس التي تبنى عليها الثقة بالآخر، وبالتالي تظهر أهمية وجود منفّذ أو ضامن للالتزامات المتعلقة بتقاسم السلطة ونزع السلاح.. إلخ.

يُنظر: بول د. ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية، مرجع سابق، ص10.

[62] Robert O. Keohane, Achieving Cooperation Under Anarchy: Strategies and Institutions, world politics, Vol. 38, No. 1. (Oct. 1985), P.232.

[63] بول د. ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية، مرجع سابق، ص11.

[64] المرجع السابق، ص12.

3- سيناريوهات المسار السياسي السوري[65]: غلبة مؤشرات فشل اللجنة الدستورية

بعد الاطلاع على بعض التجارب الشبيهة بالحالة السورية، واستعراض أهم العوامل المؤثرة في مسار المفاوضات سنخصص هذا القسم لمحاولة إسقاط القواعد النظرية التي أوردناها في الفقرة السابقة (الجمود الضارّ، وعدم التماثل، والشروط المناسبة ... إلخ) على الحالة السورية؛ بهدف مناقشة السيناريوهات الممكنة في مسار الحل السياسي.

لقد مثلّ اتفاق جنيف بين الدول الفاعلة في الملف السوري عام 2012 نقطة انطلاق مهمة لمسار الحل السياسي كما استعرضنا في الإصدار الأول من هذه السلسة[66]، وقد طرأت تطورات وتغيرات متعددة على هذا المسار لعل أبرزها قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 الذي يمثل أساس الحل السياسي المطروح حالياً في سوريا.

على الرغم من الجمود الذي أصاب مختلف جوانب القرار 2254 أتى تشكيل اللجنة الدستورية كمدخل لتحريك العملية السياسية[67]. الأمر الذي طرح عدة تساؤلات، من أهمها: ما هو مستقبل هذه اللجنة؟ وما هي فرصها في أن تمثّل مدخلاً فعّالاً للعملية السياسية برمّتها؟ وهل بإمكان قوى الثورة والمعارضة إيجاد مقاربات سياسية جديدة لتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 في حال فشل اللجنة الدستورية كالعودة إلى فكرة هيئة الحكم الانتقالية؟

[65] لن نستعرض في هذا الإصدار سيناريو الحسم العسكري سواء للنظام أو المعارضة، ليس بسبب عدم ترجيحه، وإنما بسبب وقوعه خارج نطاق هذه الدراسة.

[66] يُنظر: تطورات الحل السياسي في سوريا، مصدر سابق.

[67] أعلنت الأمم المتحدة نجاحها في تشكيل اللجنة الدستورية في 23-9-2019.

3-1- السيناريو الأول: نجاح اللجنة الدستورية في إخراج دستور توافقي:

سنناقش هذا الخيار باعتباره الوضع القائم حالياً، فضلاً عن وجود تركيز دولي على إنجاحه نظرياً. وهو يتضمن سيناريوهين جزئيين رئيسيين، هما:

- **نجاح اللجنة الدستورية في الخروج بدستور توافقي يتضمن تغييرات شكلية لا تمسّ بنية النظام الأمنية والعسكرية، ولا تستبعد الأسد من المشاركة في أي انتخابات قادمة:** لعل هذا هو السيناريو الروسي الإيراني المفضل، والذي يحقق مصالحهما من خلال المحافظة على نظام الأسد، ثم الذهاب إلى انتخابات بإشراف أممي، سيشارك فيها الأسد كمرشح وحيد من طرف النظام على الأغلب، وتشارك فيها المعارضة بأكثر من مرشح، أو تقاطعها بشكل جزئي، وهو ما يعني فوزاً حتمياً للأسد؛ لأن أحداً من المقيمين في مناطق سيطرة النظام لن يجرؤ على عدم انتخاب الأسد حتى بوجود إشراف أممي خوفاً من انتقام الأجهزة الأمنية.

وهنا ستساهم قوى الثورة والمعارضة من خلال مشاركتها بهذا السيناريو بإضفاء الشرعية على نظام الأسد، وستتحول إلى معارضة خارجية مستبعدة تضغط على النظام بمؤتمرات هزيلة وهتافات فارغة بشكل يشبه نموذج المعارضة الإيرانية.

وسيضمن هذا السيناريو بقاء النفوذ الإيراني والروسي في سوريا، والبدء بعملية إعادة الإعمار، وعدم ضمان عودة آمنة للاجئين، وخسارة حقوقهم وربما ممتلكاتهم، بالإضافة إلى إفلات المجرمين من العقاب وعرقلة إطلاق مسار العدالة الانتقالية.

قد يترجح حصول مثل هذا السيناريو في حال تراجع أو اختفاء التدخل الخارجي من قبل الدول المؤيدة -ولو نظرياً- لقوى الثورة والمعارضة كتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وانسحابها بشكل شبه كامل من سوريا، وتراجع الدول التي يمكن أن تدعم إعادة الإعمار كالدول الأوروبية والولايات المتحدة عن موقفها الحالي بربط هذا الملف بتحقيق الانتقال السياسي في سوريا، وبالتالي قبولها ببقاء الأسد وعدم عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم عودة آمنة وطوعية.

ويرجح في مثل هذه الحالة أن ترفض قوى الثورة والمعارضة نتيجة المفاوضات أعلاه لأسباب متعددة، من أهمها: عدم تماثل موقفها من موقف النظام الذي سيفوقها بشكل كبير، كما أن مثل هذا الحل يعني تجاوز فكرة تقاسم حقيقي للسلطة، الذي يُعد شرطاً جوهرياً لتحقيق سلام قابل للحياة، وأن فكرة "اللجنة الدستورية" كأداة مناسبة للوصول إلى تقاسم السلطة لم تنجح. إضافة إلى ذلك سيوصل مثل هذا السيناريو رسالة إلى قوى الثورة والمعارضة أنها هُزمت بشكل كامل، وأن الاتفاق إنما هو توقيع سياسي على استسلامها.

لذلك نعتقد أن هذا السيناريو وفي ضوء المعطيات السابقة مستبعد حالياً، ويعتمد بشكل رئيس على تراجع الدول التي تضغط على النظام وحلفائه اقتصادياً وسياسياً.

- **نجاح اللجنة الدستورية في الخروج بدستور توافقي يتضمن تغييرات حقيقية تكرّس فصل السلطات وتحديد صلاحيات الرئيس، وشروط في القانون الانتخابي تستبعد المتورطين في جرائم حرب من المشاركة أو**

الترشح. وهو السيناريو النموذجي الذي يعتمد حدوثه بشكل أساسي على التوافقات الدولية حول شكل جديد للنظام يحفظ مصالح الدول المعنية، ويضحي برأسه رفعاً للحرج.

وبالتالي ستكون إمكانية إحداث تغيرات حقيقية كاملة أو جزئية في بنية النظام مرهونة بمدى نجاح المسارات السياسية الأخرى كسلّة الحكم والبيئة الآمنة والمحايدة، حيث إن المضيّ في مسار الانتخاب ولو تحت إشراف أممي وفي ظل دستور نموذجي، دون كفّ يد الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلة حقيقية لمؤسسة الجيش، ودعم استقلال حقيقي للسلطة القضائية، وتوزيع صلاحيات السلطة التنفيذية على أكثر من مؤسسة وعدم حصرها برئاسة الجمهورية؛ من شأنه إعادة إنتاج النظام الحالي مع اختلاف الشخصيات.

لا يقتضي حدوث تغييرات حقيقية على مستوى النصوص تغييراً في سلوك النظام أو حتى شخصياته، بمعنى أنه قد يساير النظام ومعه حلفاؤه الروس والإيرانيون بعد مماطلة ومن أجل تحصيل الدعم من الدول لملف إعادة الإعمار في تمرير دستور جديد يتضمن تغييرات جوهرية في مستوى الصلاحيات، ثم يعطّلون تطبيقها على أرض الواقع من خلال تعطيل بقية المسارات، وهو ما يتقنه النظام[68]؛ فتغيير الدستور يمثل شرطاً لازماً، ولكن غير كافٍ.

يمثل هذا السيناريو الوضع الأمثل -بالنسبة لنجاح اللجنة الدستورية فحسب- بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة، ولكنه بلا شك سيكون محل رفض من نظام الأسد الذي يعتبر نفسه قد انتصر في المعركة ضد معارضيه (وبالتالي لم يصل إلى مرحلة الجمود الضارّ التي يشعر فيها أنه غير قادر على الحسم العسكري، مع دفع تكاليف استمرار الحرب)، كما أن التدخل الخارجي الضاغط عليه لم يصل إلى مرحلة دفعه لتقديم تنازلات قد يعتبرها النظام وجودية في حال اضطر لاحقاً لاستكمالها في بقية المسارات، خصوصاً وأن هذا التدخل لم يصل إلى مرحلة فرض حظر جوي أو صدور قرار تحت الفصل السابع[69]، بما يشعره بشكل فعلي أنه غير قادر على الحسم العسكري[70]. بمعنى آخر: حدوث مثل هذا السيناريو يتطلب تضافر عدة عوامل ومتغيرات تجبر النظام على تقديم تنازلات حقيقية، منها على سبيل المثال:

أ- تدخل خارجي: مثل فرض حظر جوي، أو صدور قرار تحت الفصل السابع، أو حتى إرسال قوة دولية لحفظ السلام.

ب- المضيّ قُدماً في سيناريو دعم إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الاقتصادية من القاعدة إلى الأعلى.

---

[68] مع أن الدساتير السورية تضمنت نصوصاً تكفل حرية الرأي والتعبير، وتحدثت عن استقلال السلطة القضائية، وضمان الحقوق والحريات ومبدأ تكافؤ الفرص، واحترام مبدأ سيادة القانون؛ إلا أن النظام كان يضرب بكل ذلك -كما هو حال جميع الأنظمة الدكتاتورية- عرض الحائط.

[69] قد لا نشهد انخراطاً في المفاوضات بجدّية من قبل نظام الأسد ومن خلفه روسيا؛ نظراً لوجود قناعة بقدرتهم على حسم المعركة عسكرياً بمرور الوقت، خصوصاً في المناطق التي تخضع لـ"النفوذ التركي"[69]، وبدرجة أقل في مناطق شمال شرق سوريا (مناطق قوات قسد) وقاعدة التنف التي تخضع لسيطرة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة[69]، وبالتالي قد يكون من العوامل المساعدة على تسريع عجلة المفاوضات وضمان جدية النظام في الانخراط فيها إعلان روسي-تركي لوقف دائم لإطلاق النار، بحيث تتشكل قناعة لدى النظام بأن الحسم العسكري مستبعد.

[70] من العوامل الإضافية التي قد تدفع النظام لرفض هذا السيناريو عامل عدم التماثل، حيث يشعر نظام الأسد وبعد إعادة سيطرته على الجزء الأكبر من معاقل قوى الثورة والمعارضة أنه في وضع متفوق إلى حد كبير على المعارضة التي خسرت -من وجهة نظره- المعركة معه، كذلك يرى النظام أن تقديمه على مثل هذا التنازل يعني التضحية بحاضره لحساب مستقبل يراه غامضاً.

ج- تخفيف الدعم المقدم للنظام من قبل حلفائه، خصوصاً من قبل روسيا وفي مختلف المجالات.

الخلاصة: طالما أن نظام الأسد يشعر أنه قادر على حسم المعركة مع المعارضة عسكرياً، ولديه حلفاء أقوياء يدعمونه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، في ظل تدخل خارجي ضاغط عليه اقتصادياً وسياسياً فحسب؛ فمن المستبعد تقديمه تنازلات حقيقية في مسار اللجنة الدستورية الذي يُفترض أنه المدخل إلى بقية مسارات الحل السياسي.

3-2- السيناريو الثاني: فشل اللجنة الدستورية:

نقصد بفشل اللجنة الدستورية: عدم التوافق بين نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة على تغييرات دستورية تؤدي إلى تغييرات جوهرية في النصوص الدستورية يمكن أن تمهّد لاحقاً لتقاسم فعلي للسلطة في سوريا، على اعتبار أن مثل هذا الحل -كما أشرنا سابقاً- هو الذي يؤدي إلى حل سياسي قابل للحياة.

في هذا السيناريو لا يسعى نظام الأسد وحلفاؤه لإخراج دستور جديد، بقدر المماطلة وكسب المزيد من الوقت حتى موعد الانتخابات المقبلة في 2021، ومن ثم القيام بمزيد من العمليات العسكرية التي تهدف إلى إعادة سيطرته على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، أو أكبر مساحة ممكنة منها.

كما سيسعى النظام خلال هذه الفترة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات التجميلية السطحية من خلال إعادة هيكلة بعض أقسام الجيش، واستبعاد بعض الشخصيات المتورطة والأسماء التي لم تعد صالحة، وتحميلها المسؤولية، والإتيان بأخرى مضمونة الولاء، مع المحافظة على بنية النظام الحالي.

في ضوء الوقائع الحالية لا تتوفر العوامل اللازمة التي يمكن في سياقها إطلاق عملية سياسية تفاوضية، فضلاً عن نجاحها لأسباب متعددة، منها[71]:

أ- اختلاف مستوى التدخلات الخارجية للطرفين؛ فبينما نجد روسيا وإيران ترميان بثقلهما العسكري والسياسي والاقتصادي لدعم نظام الأسد، نرى في المقابل إحجاماً من الدول المؤيدة لقوى الثورة والمعارضة في دعمها بالزخم نفسه. وبالتالي في ظل هذا التفاوت في الدعم الخارجي يصبح هذا العامل مختلّاً لصالح النظام وحلفائه، ما يعني افتقاد فكرة التوازن اللازمة لتحقيق الانخراط الفعال في المفاوضات من قبل الأطراف[72].

ب- ضعف دور الأمم المتحدة، والتي تمثّل في بعض الصراعات الداخلية دور الطرف الضامن "الثالث"، خصوصاً إذا ما كان تدخُّلها بموجب تفويض من مجلس الأمن تحت الفصل السابع، فتكون طرفاً ضامناً قوياً وحيادياً. هذا الطرف مفقود في الحالة السورية لحساب دول مجموعة أستانا التي تمتلك بالأساس مصالح متضاربة في

[71] لا يعني ترجيح فشل مسار اللجنة الدستورية ترجيح موقف القوى الرافضة للمشاركة بها بالضرورة؛ فثمة فصل بين المسار بحد ذاته وتقييمنا لمدى إمكانية نجاحه، والموقف من المشاركة.

[72] لابد لإحداث التوازن في المفاوضات، ودفع الطرف المقابل (النظام) للانخراط في المسار السياسي بصورة جدية من زيادة التدخل الخارجي لصالح قوى الثورة والمعارضة، أو تراجع الدعم الخارجي للنظام؛ لأن هذا الأمر سيشكل أحد العوامل المساعدة في إنجاح عملية الحل السياسي برمتها، بما في ذلك اللجنة الدستورية.

سوريا، ويصعب التوفيق فيما بينها، مما يجعل من الصعوبة بمكان ممارسة دورها كضامن، وفي الوقت ذاته يحدّ من قدرة الأمم المتحدة على ممارسة هذا الدور بفاعلية.

ج- غياب الثقة بين "أطراف النزاع"، خصوصاً فيما يتعلق بثقة قوى الثورة والمعارضة بالنظام، إذ تنعدم الثقة بالأخير، مما يدفع المعارضة تحديداً إلى التمسك بتنازلات حالية "في الوقت الحاضر"، وعدم التسليم لوعود المستقبل التي سيتم نقضها على الأغلب[73].

د- وجود قناعة لدى النظام بقدرته على حسم المعركة عسكرياً، وبالتالي عدم إيمانه بفكرة الحل السياسي من أساسها[74]، على عكس قوى الثورة والمعارضة بمختلف اختصاصاتها وتوجهاتها، والتي وصل العديد منها -كما يبدو من حراكها- وبعد الخسائر المتعددة التي مُنيت بها عسكرياً إلى قناعة بأنه ليس أمامها سوى المسار السياسي.

هـ- الاختلاف الكبير في مواقع طرفي المفاوضات؛ فالنظام أعاد سيطرته على غالبية المساحات التي كانت تسيطر عليها المعارضة، بما فيها المناطق الأساسية في شرق حلب وريف دمشق ودرعا وحمص، في حين أن المعارضة انحصرت في جيب شمال غرب سوريا؛ هذا من الناحية العسكرية. أما من الناحية السياسية فهناك تهافت من بعض الدول لإعادة العلاقات مع نظام الأسد[75]، في حين تراجع الدعم السياسي لقوى الثورة والمعارضة خصوصاً في الآونة الأخيرة.

و- من أهم الشروط اللازمة لتحقيق حل سياسي قابل للحياة وجود قناعة لدى الأطراف بتقاسم السلطة، وهذا الأمر غير متحقق لدى نظام الأسد بالدرجة الأولى، والذي يصف المعارضة بالمرتزقة تارةً والعملاء تارةً أخرى[76]،

---

[73] لعل تجارب التسويات التي عقدتها بعض مناطق قوى الثورة والمعارضة كالغوطة الشرقية ودرعا وريف حمص تبين كيف غدر النظام بهذه المناطق، ولم يلتزم بالتعهدات والوعود التي أطلقها.

يُنظر على سبيل المثال: أيهم العم ومروان القاضي، النظام ينكث بتعهداته.. والمهجرون يواجهون المجهول في الشمال، صدى الشام، 31-7-2018، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3htDr3b، و"نظام الأسد" يتجاهل تعهداته ويعتقل عناصر من فصائل "المصالحة" في درعا، الدرر الشامية، 13-9-2018، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/32pfJPp، وغياب الذهبي، نظام الأسد ينقلب على (بسام ضفدع) الذي سلّم الغوطة الشرقية، أورينت نت، 14-10-2018، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3jiYPbR.

والأمر ذاته ينطبق ليس على المناطق فحسب، بل على الأشخاص كذلك؛ فكم من أشخاص حصلوا على موافقة أمنية من النظام بالعودة إلى مناطقهم سواء ممن هُجروا أو هاجروا، ولدى عودتهم اعتقلهم النظام وقام بتصفيتهم.

يُنظر على سبيل المثال: النظام السوري لا يزال يشكل تهديداً عنيفاً بربرياً وعلى اللاجئين السوريين عدم العودة مطلقاً إلى سوريا (إخفاء قسري لـ 638 لاجئاً بعد عودتهم ومقتل 15 لاجئاً عائداً بسبب التعذيب)، تقرير حقوقي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15-8-2019، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: http://bit.ly/2pdRjIM، ومركز حقوقي: نظام الأسد يعتقل عشرات العائدين من لبنان إلى سورية، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 14-11-2018، تاريخ الزيارة 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2FUqn9b، و بعد حصولهم على أوراق المصالحة.. "نظام الأسد" يعتقل سوريين عائدين من تركيا، الدرر الشامية،4-3-2019، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/31uxdut.

[74] في خطابه الأخير قال رأس النظام: "استخدام المبادرات السياسية هدفه إيقاعنا بأفخاخ نصبوها، ليحققوا عبرها ما فشلوا به عبر الإرهاب، وهذا لن يكون سوى في أحلامهم، ولكننا سنسير معهم تطبيقًا للمثل الشعبي (الحق الكذاب لورا الباب)". كما وصف الحديث عن أي عملية سياسية مستقبلية بأنه "ضجيج وغبار يثار من وقت لآخر لم يحمل معه أي تبدل يذكر".

"لن يكون سوى في أحلامهم".. الأسد يجدد رسالته لنسف أي عملية سياسية، عنب بلدي، 13-8-2020، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3jf1J1v.

[75] يُنظر: الهامش رقم 43 من هذه الورقة.

[76] وصف رأس النظام المعارضة في خطابه عام 2019 بـ"العميل التركي" و"العميل الأمريكي". =

على عكس المعارضة التي تقبل بهذا التقاسم مع "مَن لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب السوري"، مما يعني رحيل الدائرة الضيقة الممسكة بالنظام الحالي وعلى رأسهم الأسد[77].

ز- إذا اعتبرنا أن تحقيق الحل السياسي القابل للحياة يمرّ حصراً عبر تقاسم السلطة كما تشير لذلك مختلف التجارب المقارنة فإن اللجنة الدستورية لا تُعد الوسيلة المناسبة لذلك؛ لأن تقاسم السلطة يتناول بالدرجة الأولى الأشخاص الذين سيشاركون في ترؤس المؤسسات من ناحية، وتركيبة هذه المؤسسات وهيكليتها من ناحية أخرى؛ بمعنى أن تقاسم السلطة له بُعد تطبيقي تنفيذي. على عكس النصوص الدستورية، التي عادة ما تركز على المبادئ العامة والصلاحيات الأساسية بعيداً عن الأشخاص وآليات التطبيق[78].

بناءً على ذلك نلحظ أن مختلف العوامل التي يمكن أن تساعد على نجاح المفاوضات (بالمعنى الذي أشرنا إليه أعلاه) بين قوى الثورة والمعارضة والنظام، بما فيها مفاوضات اللجنة الدستورية غائبة، وبالتالي إذا بقيت هذه العوامل كما هي من دون تغيير فإننا نرجح إعلان فشل اللجنة الدستورية.

يُنظر: حسين جمو، ماذا وراء تمييز الأسد بين "العميل الأميركي" و"العميل التركي"؟ درج، 18-2-2019، شوهد في: 26-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2YB3X3h.

[77] لذلك نجد أن قوى الثورة والمعارضة وضعت على رأس الخطوط الحمراء التي لا يمكن التنازل عنها في أية تسوية سياسية تنحّي بشار الأسد؛ لأنه لا مجال لأي تقاسم للسلطة وتحقيق انتقال سياسي فعلي وحقيقي بوجوده.

يُنظر: وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، المجلس الإسلامي السوري، 18-9-2015، شوهد في: 31-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2G73oYx.

[78] هذا لا يعني أن النصوص الدستورية ليس لها جانب تطبيقي بشكل مطلق، ولكن الحديث هنا عن السمة الغالبة، خصوصاً وأن إجادة صياغة النصوص الدستورية لا يعني تطبيقها، فكم من نصوص جمدت أو تم الالتفاف عليها في التطبيق، تحديداً في الدول الدكتاتورية التي من أبرز سماتها ضعف مؤسسات الدولة خصوصاً التشريعية والقضائية.

4- موقف قوى الثورة والمعارضة من المسار السياسي: العودة إلى دائرة التأثير

في ضوء ترجيح سيناريو فشل اللجنة الدستورية في تحقيق تطلعات قوى الثورة والمعارضة في حدّها الأدنى كما تبيّن معنا أعلاه يتبادر إلى الذهن السؤال حول ما يتوجب على قوى الثورة والمعارضة عمله؛ هل تبقى حبيسة اللجنة الدستورية ومخرجاتها التي قد تأتي ولكن لا تُنفذ أو لا تأتي؟ أم لابد من التفكير بكيفية ترتيب أوراقها وبيتها الداخلي بما يساعد على إعادة تفعيل المسار السياسي وصولاً إلى انتقال سياسي في حال تغيرت الظروف السياسية والعسكرية الحالية[79]؟

أمام قوى الثورة والمعارضة ثلاث سيناريوهات للتعاطي مع الوضع الحالي: إما المراوحة في المكان والمحافظة على وضعها كمتفاعل مع ما يطرح من حلول ومبادرات، وإما السعي لتطوير نفسها واكتساب الشرعية الشعبية؛ بما يقوّي موقفها داخلياً وخارجيا، وإما الغرق في مشاكلها الداخلية ومناكفات شخصياتها؛ بما يعني تراجعها.

إذا استبعدنا الخيارين الأول والثالث نجد أنه أمام هذه القوى فرصة صعبة، ولكن ليست مستحيلة لتحقيق أفضل السيناريوهات التي تصب في المصلحة العامة، والتي تتمثل في قدرتها على إعادة تنظيم نفسها، وتهيئة البيئة المناسبة لإنتاج نخب سياسية تتسلم زمام الحراك السياسي، وتتمتع بشرعية شعبية، مبنية على وجود رؤية واضحة، ومسار مدروس يدرك المصالح الدولية المتداخلة ويضع خطة عمل تدريجية طويلة الأمد، يمكن من خلالها تحقيق انتقال سياسي سلس وتدريجي يلبّي توقعات السوريين ويوافق طموحاتهم.

ويفترض أن يتزامن هذا الحراك السياسي مع إطلاق حراك ثوري سياسي وعسكري تحرري داخلي يهدف إلى مقاومة الاحتلال الروسي والإيراني، وهو ما يمكن أن يُجمع عليه الكثير من الأطراف السورية مختلفة التوجهات السياسية، بشكل يدعم هذا الحراك المقاوم الجناح السياسي ويقوّي موقعه على طاولة المفاوضات[80].

ويمكن تحقيق ذلك عبر مسارين اثنين: الأول يركز على الظروف والبيئة المحيطة بقوى الثورة والمعارضة، سواء على مستوى "الهيكل" أو على مستوى "المضمون والرؤية"[81]. والثاني يعمل على تحسين الظروف الحالية المحيطة باللجنة الدستورية، ونلخص ذلك بما يلي:

4-1- الوصول إلى مشروع توافقي وتفعيله مجتمعياً:

---

[79] قد تتغير الظروف للأسوأ أو للأفضل، وفي كلا الحالين يفترض على قوى الثورة والمعارضة وضع رؤية استراتيجية لتحسين أدائها وتقوية صفوفها وإدارة خلافاتها بطريقة تضمن عدم اختراقها وتمييع مواقفها بالقبول بأي حل خارجي قد يفرض عليها، ولا يحقق مطالب الشعب السوري العادلة في الحرية والكرامة والخروج من ربقة الاستبداد والفساد.

[80] قد يبدو إطلاق الحراك العسكري صعباً للغاية في ظل التفاهمات الدولية والتدخلات القائمة، خصوصاً وأن المناطق التي "تسيطر" عليها قوى الثورة والمعارضة يوجد فيها الجيش التركي، مما يجعل مثل هذا الحراك مرهوناً إلى حد كبير بوجود رغبة إقليمية داعمة له، وهذا الرغبة غير موجودة على الأقل في المدى القريب.

[81] نقصد بالجانب الهيكلي: المشاريع السياسية التي كان الهدف منها تشكيل جسم أو هيئة تمثل قوى الثورة والمعارضة، كالمشاريع التي انبثق عنها المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة المفاوضات العليا. في حين نقصد بالجانب الموضوعي: المشاريع السياسية التي كان الهدف منها التوافق على رؤى سياسية موضوعية مع احتفاظ القوى والتيارات والأحزاب بهياكلها وتنظيماتها، مثل وثائق القاهرة الأولى والثانية والاتفاق الذي عُقد بين الائتلاف الوطني والمجلس الوطني الكردي.

يدرك غالبية السوريين أن نظام الأسد لم يكن نظاماً شرعياً، وإنما استولى على مقاليد الحكم بانقلاب عسكري، ولذلك ركزت مطالب الثورة السورية على إسقاط النظام الحالي والتحول إلى نظام تعددي يضمن كرامة المواطنين وحرياتهم؛ إلا أن هذه المطالب وإن كان متفقاً عليها في خطوطها العريضة لدى النخب السياسية فإنها ليست كذلك لدى الشارع السوري.

على الرغم من توقيع طيف من قوى الثورة والمعارضة على عدة رؤى ومواثيق تحدد شكل سوريا المستقبل، وتوافقها فيها على أهم الخطوط العريضة[82]؛ إلا أنه كان ينقصها أمران: الأول: تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق حول هذه الوثائق بين غالبية قوى الثورة والمعارضة بغضّ النظر عن توجهاتها "إسلامي- علماني" وتخصصاتها "سياسي- عسكري"، والثاني: نشر المشروع الوطني التوافقي بحيث تصبح الحاضنة الشعبية حاملة له ومؤمنة به.

وبالتالي فالمطلوب حالياً هو البناء على الوثائق السابقة في إخراج مشروع توافقي يشمل الطيف الواسع من قوى الثورة والمعارضة، ونشره أفقياً بحيث يكون له تأييد شعبي، خاصة وأن هذا المشروع سيكون بمثابة خطة عمل تتيح للآخرين تقييمها وتقويمها، كما سيمكّنها من الاستفادة من كافة القدرات والكفاءات السورية المنتشرة في مختلف البلدان ومن علاقاتها.

4-2- ترسيخ الشرعية الشعبية للأجسام السياسية:

عانت المعارضة السياسية السورية خلال السنوات الماضية من التشتت، ومن انفصال حادّ بين الجسم السياسي والكتلة الشعبية؛ فالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي اعترفت به قرابة 120 دولة[83] ليس له اعتراف شعبي كافٍ على الأرض.

ولا يمكن زيادة تأثير السوريين سياسياً ما لم يتم إيجاد جسم سياسي له شرعية شعبية يعمل بشكل مدروس ومخطط لزيادة وزنه ضمن المعادلة، إذ لا يشترط أن يكون هذا الجسم السياسي جامعاً لكافة الأطياف الموجودة، ولكن يجب أن يكون جامعاً للتيار السياسي الغالب، مع إمكانية وجود هوامش للمخالفين والمعارضين الذين تساهم انتقاداتهم في تصويب مسار الكتلة الأكبر وتصحيح أخطائها.

ويتوجب على هذا الكيان ذي الشرعية الشعبية العمل بعقلية الوطن، بعيداً عن التحزب والفصائلية والمناطقية، مركّزاً على القيم والقواسم المشتركة للمجتمع كنواة ناظمة للعمل الجماعي، عندها يمكن له أن يفرض وجوده بما يملكه من تأييد شعبي ليصبح متحدثاً أو ممثلاً للكتلة الشعبية التي يمثلها على الأرض.

---

[82] قدمت المعارضة السورية الكثير من الأوراق والتصورات حول شكل الانتقال السياسي، ابتداء من وثائق القاهرة عام 2012 مروراً بوثائق الائتلاف الوطني وانتهاء بوثيقتي الرياض 1 و2.

[83] مؤتمر مراكش يعترف بائتلاف المعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري، قناة الحرة، 12-12-2012، شوهد في: 31-8-2020، الرابط: https://arbne.ws/34OKS1n.

يتوجب على هذا الجسم إلى جانب نضاله السياسي توظيف العامل الشعبي لإحياء روح الثورة من جديد، من خلال إحياء فكرة المقاومة وخاصة أمام الوجود الروسي والإيراني[84]، والذي قد يُجمع عليه غالبية السوريين على اختلاف توجهاتهم، بالإضافة إلى استثمار الحراك الشعبي الثوري في كل من لبنان والعراق حيث أثبتا أن الحلول الخارجية المستوردة لا يمكن أن تجلب الاستقرار والأمن في البلاد.

إن الوصول إلى قيادة سياسية حائزة على الشرعية الشعبية تقود جيش تحرير وطني، وتحمل مشروعاً واضحاً قابلاً للتطبيق يلبي سقف طموحات الشعب السوري، وتراعي مصالح الدول المعنية بما يحقق لها اعترافاً اقليمياً ودولياً معقولاً، وتملك أدوات للمحاسبة والمساءلة الداخلية سيجعل منها أحد الأطراف المعتبرة محلياً في مسار الحل السياسي، وسيدفع الدول المعنية إلى ضمان مشاركتها في أي مسار مقبل لأنها تدرك أن مفاتيح إنجاح الحل بيده؛ نظراً لما يملكه من شرعية شعبية وقدرة على التأثير، وسيعيق كل المحاولات الخارجية للتلاعب بأجسام المعارضة السياسية ورهنها لمصالح خارجية.

4-3- اللعب في الوقت الضائع:

مع أن اللجنة الدستورية خرجت في ظروف صعبة لم تُرضِ معظم أطياف السوريين؛ لا من ناحية التوقيت ولا من جهة التمثيل واختيار الشخصيات، إلا أن نجاح هذه اللجنة في إنضاج دستور توافقي جديد أمر مرهون بتوافقات دولية في المقام الأول، ومخرجات هذه اللجنة ستعبر عن شكل هذا التوافق المرتقب، وبالتالي يمتلك السوريون فرصة للعب على خط هذه التوافقات الدولية غير المكتملة، وذلك من خلال تشكيل لوبيات ضاغطة قادرة على التأثير في الجهات الدولية المعنية، خاصة وأن هذه التوافقات لن تنضج في وقت قريب.

كما أن ظروف عمل تلك اللجنة تشير إلى صعوبة بالغة في خروج دستور جديد قبيل موعد الانتخابات عام 2021 أو حتى عام 2028، وهذا يعني أنه يتوجب على السوريين خوض مسيرة نضال سياسي تقتضي التفاوض الذكي مع الحلفاء والداعمين والأطراف المختلفة، والبدء بحراك دبلوماسي وسياسي يستهدف الأطراف الفاعلة الدولية وينسق مع أعضاء اللجنة الحالية، بهدف إنقاذ ما نستطيع من نصوص دستورية وتحسين شروط البيئة الآمنة والمحايدة، على اعتبار أنها تكتيك وقتي في ظل استراتيجية تحررية كاملة.

ومن جهة أخرى لم تصل الدول المعنية بالقضية السورية لرؤية واضحة حول شكل الحل السياسي في سورية، والتي تتضمن تقسيم النفوذ وضمان المصالح؛ وذلك لأن أمريكا غير مهتمة بإنهاء الصراع السوري، وهذا يعطي المعارضة السورية مساحة للعب على التناقضات في المصالح الدولية؛ فعدم الوصول إلى توافقات نهائية يجعل جميع الاحتمالات مفتوحة، بما فيها انقلاب التحالفات، وإن كان ذلك مستبعداً.

كما لا يمكن زيادة الحضور والتأثير على طاولة المفاوضات بغياب الشق العسكري الذي يدعمها على الأرض، وبالتالي لابد من عدم الاستسلام لفكرة الهزيمة العسكرية؛ فإن إحياء روح المقاومة في سورية وخاصة بوجود جيوش محتلة

[84] نودّ الإشارة إلى ضرورة أن يكون مثل هذا المشروع "المقاومة الشعبية" بقيادة موحدة "جيش تحرير" حتى لا نقع بفخ الفصائلية التي عانت منها الثورة وما تزال، ويفترض بهذا الجيش أن يكون تحت القيادة السياسية التي تحوز شرعية شعبية فعلية واعترافاً إقليمياً ودولياً معقولاً يسمح لها بالتحرك.

إيرانية وروسية، والتي يمكن أن تكون محل إجماع بين السوريين على مختلف أطيافهم سيجعل للأطراف المفاوضة ثقلاً أكبر على طاولة المفاوضات[85].

4-4- تحسين شروط البيئة الآمنة والمحايدة:

تشكل بنود تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحية التنفيذية وشروط البيئة الآمنة والمحايدة التي يفترض أن يتم خلالها الوصول إلى عملية انتخاب بإشراف أممي[86] الركائز الأساسية لأي تغيير أو انتقال سياسي مرتقب، خاصة وأن البيئة الآمنة والمحايدة تنصّ بين بنودها على خروج كافة القوات الأجنبية من سورية، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن والجيش التي تُعد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الأسد حالياً.

ووفقاً للواقع لا تبدو شروط البيئة الآمنة والمحايدة قابلةً للتطبيق حالياً، ولا حتى في المستقبل القريب. فمن غير المعروف من هي الجهة التي ستقوم بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية أو إخراج القوات الأجنبية أو إطلاق سراح المعتقلين، خاصة مع تجاهل بند "هيئة الحكم الانتقالية" من قبل الدول، والذي افترض البعض أن تهيئة هذه البيئة من مهام تلك الهيئة الانتقالية، مع أن ما ورد في شروط هذه البيئة يبدو من مهام دول وقوى كبرى، ولن يكون تنفيذه بمقدور سلطة محلية خرجت من صراع عسكري طويل.

وعلى الرغم من أن العديد من الدول المعنية بالقضية السورية – كروسيا وإيران وإسرائيل- تبدو حريصة على بقاء سورية تحت القبضة الأمنية وتتخوف من قيام نظام ديمقراطي يفسح هامشاً من الحريات، ويسمح للسوريين باستعادة قرارهم الوطني بشكل يؤثر في مصالحها في المنطقة؛ إلا أن هذا المجتمع الدولي قد يدعم تطبيقاً جزئياً لبعض بنود البيئة الآمنة والمحايدة، بما يسمح بتغيير بنية النظام الحالي بشكل جزئي وسطحي، إلا أن قدرة السوريين على التفاوض والضغط تجاه تطبيق أوسع لهذه البنود ستفسح أمامهم فرصة للحصول على مكاسب أكبر في العملية التفاوضية، لاسيما إذا امتلكوا رؤية سياسية واعية ودعموا ثقلهم التفاوضي.

---

[85] نعتقد أن فكرة المقاومة الشعبية بحاجة لمزيد دراسة وتحليل وتقييم مع استحضار تجارب مماثلة، خصوصاً في ظل الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية التي وصلت إليها مناطق قوى الثورة والمعارضة.

[86] تضمن بيان جنيف 1عدة شروط من أجل تنفيذ العملية الانتقالية في جو من الاستقرار والهدوء، أهمها: وقف أعمال العنف بصورة دائمة، والإشراف على عمليات الانسحاب، والإفراج عن المحتجزين، وإعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

للاطلاع على نص اتفاق جنيف1 يُنظر: الملحق الثاني بقرار مجلس الأمن رقم 2218 لعام 2013، الرابط: https://bit.ly/2UlGItO

خاتمة:

أبى نظام الأسد الاستماع لمطالب الشعب السوري ليُجبر الثورة السلمية على التحول إلى العسكرة، ثم لينجح في تحويلها إلى "حرب داخلية" دفع الشعب ثمنها مئات آلاف الشهداء والمعتقلين، وملايين المهجَّرين واللاجئين.

هذه "الحرب الداخلية أو الأهلية" بطبيعتها تتيح للسياق الإقليمي والدولي التدخل فيها، وهذا ما حدث فعلاً في حالتنا السورية، لتكون نواة الحل السياسي بتوافق دولي، وكذلك التغييرات التي طرأت على هذا المسار، ثم المسار الأخير الذي اقتصرت عليه حتى الآن "اللجنة الدستورية"، كل ذلك كان بترتيب وتوافق دولي بعيداً عن إرادة السوريين.

لقد كان للتدخلات الخارجية في الحالة السورية الأثر العميق عسكرياً وسياسياً، وبالتالي فهي لم تشذّ عن الحالات المشابهة لها سابقاً كالحالات البوسنية والفلسطينية واللبنانية، حيث كان التوافق بين الدول الفاعلة هو المدخل الأساس لإنهاء الصراع.

من خلال تحليلنا السابق للسياق السوري، ومن خلال المعطيات الحالية نعتقد أن حالة "الجمود الضارّ" التي يفترض الوصول إليها للانخراط الفعال في المفاوضات لا تنطبق على الأطراف الداخلية فحسب، بل على الأطراف الدولية المتدخلة أيضاً؛ بمعنى أنه لنجاح أي مسار تفاوضي يفترض أن تصل جميع الأطراف الداخلية والخارجية المتدخلة إلى قناعة بعدم القدرة على حسم النزاع عسكرياً، مع دفع كلفة استمرار الحرب. هذه الحالة لم نصل إليها بعد، تحديداً بالنسبة لحلفاء نظام الأسد الروس والإيرانيين، وطالما الأمر كذلك فنعتقد أن المسار السياسي الحالي "اللجنة الدستورية" هي فرصة لهذا الطرف -النظام ومؤيديه -لكسب الوقت.

وفي المقابل كنتيجة لجملة من المحددات والعوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي، أبرزها الموقف من إيران تنحو سياسات الولايات المتحدة باتجاه حالة الجمود الضارّ وإحداث نوع من التوازن مع التفوق الروسي العسكري النسبي في سوريا، عبر العقوبات الاقتصادية والمقاطعة السياسية، وربط ملف إعادة الإعمار بتحقيق الانتقال السياسي، وممارسة سياسة الضغط القصوى على إيران.

بغضّ النظر عن العوامل المؤثرة في المسار السياسي يفترض أن الهدف الأساسي لأية تسوية سياسية للقضية السورية، كما حددته الدول الفاعلة[87]، والذي يمكن أن يكون قابلاً للحياة: هو تحقيق الانتقال السياسي عبر تقاسم السلطة، هذا الهدف الذي قد تتعدد أدوات تحقيقه التنفيذية، من خلال هيئة حكم انتقالي أو حكومة انتقالية أو مجلس عسكري مؤقت... إلخ، لذلك لا نعتقد أن تكون اللجنة الدستورية بواقعها الحالي مدخلاً لتحقيق هذا الهدف؛ فهي مجرد مدخل أو بيئة قد تعزز الثقة بين الأطراف[88]، مع وجود إمكانية لتغيير هذا الدور لاحقاً، إلا أن ذلك مرتبط بالتوافقات الدولية. لكنْ، وكما أشرنا لدى حديثنا عن العوامل المؤثرة، فإن الحاضر لا يقايض بأحداث مستقبلية مشكوك أصلاً في حدوثها، خصوصاً إذا كان المعوَّل عليه في الحدث المستقبلي نظاماً قاتلاً ومجرماً غدّاراً.

---

[87] الهدف الأساسي للثورة هو الانتقال السياسي من نظام مستبد إلى نظام الحرية والكرامة، ولعل هذا الأمر كان واضحاً منذ انطلاق الثورة، غير أن عدم قدرة الثورة على حسم الأمر عسكرياً مع النظام اضطرها لقبول فكرة تقاسم السلطة مع مَن لم تتلوث أيديهم بالدماء من الشخصيات المحسوبة على نظام الأسد، مع العمل على الإصلاح الحقيقي وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والشرطية والعسكرية بالدرجة الأولى، بالنظر إلى كونها بُنيت بشكل غير احترافي وقدمت ولاءات غير وطنية وكانت أدوات النظام في الاستبداد وقهر الشعب السوري لعقود.

[88] يرى البعض أنها في حقيقتها نوع من إظهار إخلاء مسؤولية المجتمع الدولي عن إيجاد حل سياسي للقضية السورية من خلال إظهار محاولته العمل على ذلك.